1995 رصـ

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/AGR/1997/5/Rev.1
12 October 1998
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
19 OCT 1999
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

إعادة تأهيل القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية

وثيقة مشروع لإعادة تأهيل التعاونيات الزراعية

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٩

99-0659

رقم 1995

المحتويات

الصفحة

مقدمة ١

أولاً- خلفية حول الزراعة الفلسطينية ٢

ثانياً- أوضاع التعاونيات الزراعية ٤

ألف- تطور التعاونيات الزراعية ٤
باء- المشاكل الرئيسية للتعاونيات الزراعية ٥
جيم- مجالات عمل التعاونيات الزراعية ٥

ثالثاً- الأهداف التنموية: إعادة تأهيل التعاونيات الزراعية ٧

رابعاً- مبررات المشروع ١٠

ألف- المشكلة المراد معالجتها ١٠
باء- الجهات المستفيدة ١٠
جيم- استراتيجية المشروع والترتيبات الهيكلية ١٠
دال- الحاجة الى المساعدة الأجنبية ١٣
هاء- الشريك المحلي المساند ١٤

خامساً- الأهداف الآنية والمخرجات والأنشطة ١٥

ألف- الأهداف الآنية ١٥
باء- المخرجات ١٥
جيم- الميزانية ١٦

المرفقات

١- جدول احصائيات التعاونيات في الأراضي الفلسطينية كما هي بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ ..... ٢٠

٢- خلاصة مقترح لإطار عام لسياسة تنمية زراعية للأراضي الفلسطينية ٢١

٣- قائمة بالأنشطة التي يقوم بها في الأراضي الفلسطينية قسم الزراعة التابع لشعبة القضايا والسياسات القطاعية ٢٦

مقدمـــة

يدخل إعداد وثيقة المشروع حول إعادة تأهيل التعاونيات الزراعية في إطار أنشطة الإسكوا المتكاملة لإعادة تأهيل القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية والمذكورة في المرفق ٣ لهذه الوثيقة وخصوصاً منها وثيقة "مقترح لإطار عام لسياسة تنمية زراعية للأراضي الفلسطينية" ووثيقة "المشروع حول إعداد استراتيجية التنمية الزراعية". فإعادة تأهيل التعاونيات الزراعية يجب أن تُشتق من استراتيجية التنمية الزراعية المقترح إعدادها. وبعد ذلك يمكن تحديد المشاريع والبرامج الواجب القيام بها وتحديد كيفية تنفيذها وتمويلها.

وتأتي وثيقة المشروع هذه تكملة للنشاطين المذكورين أعلاه وتوضيحاً للأعمال الواجب القيام بها والاحتياجات اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة بالاضافة الى الخبرات والموارد المالية اللازمة لها.

ان عدم توفر استراتيجية تنمية اقتصادية بوجه عام، واستراتيجية تنمية زراعية للأراضي الفلسطينية بوجه خاص في الوقت الحاضر، يجعل من الصعوبة بمكان اختيار البرامج والمشاريع التنموية نظراً الى توفر إطار عام ومحتوى للتنمية الزراعية تجري على أساسها عملية اختيار المشاريع والبرامج حسب الأهداف المحددة في الاستراتيجية. لذلك وُضع منذ البداية مقترح لمثل هذه الاستراتيجية نُشر في وثيقة أخرى تحت رمز E/ESCWA/AGR/1997/6 خدمة لهذا الغرض. ومن هذا المقترح تم اشتقاق هدف ومشروع إعادة تأهيل التعاونيات الزراعية ضمن سياسة بناء المؤسسة الزراعية الفلسطينية.

كذلك يجب التنويه الى أن هذه الوثيقة ليست سوى مقترح سيجري تطويره في حالة تبنّيها من الجهات المعنية وخصوصاً فيما يتعلق بترتيب أولويات المشروع وأنشطته وتحديد الخبرات الأجنبية استناداً الى مسح للخبرات الوطنية المتوفرة بالاضافة الى جزء خاص يتعلق باستراتيجية الجهة المانحة وموقع المشروع في إطار نشاطاتها.

أولا- خلفية حول الزراعة الفلسطينية

يمثل القطاع الزراعي الفلسطيني القاعدة الانتاجية الأساسية للاقتصاد الفلسطيني سواء في مجال الاستهلاك المحلي أو التصدير. كما أنه يوفر العمل لحوالي ٣٠ في المائة من القوى العاملة الفلسطينية. ويلعب هذا القطاع دورا هاما في الأزمات الاقتصادية التي يمر بها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. فهو يوفر جزءا من الأيدي العاملة التي تتجه الى العمل في قطاعات أخرى أو خارج الأراضي الفلسطينية، كلما توفرت مثل هذه الفرص. كذلك فإنه يستوعب هذه الأيدي العاملة ثانية إذا ما تقلصت فرص العمل الخارجية مثلما حدث أثناء الانتفاضة وكما هو حاصل الآن من جراء الاغلاقات الاسرائيلية المتكررة للحدود أمام اليد العاملة الفلسطينية التي تعمل في اسرائيل.

وتوضح الاحصاءات المتوفرة تذبذب نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للأراضي الفلسطينية طيلة فترة الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. ففي أواخر الستينات وأوائل السبعينات كانت هذه المساهمة تتراوح بين ٣٢ و ٣٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض خلال النصف الثاني من السبعينات وأوائل الثمانينات لتتراوح ما بين ٢٢ و ٢٩ في المائة ثم لتعود بعدها الى الصعود في بداية التسعينات لتصل الى حوالي ٥ر٣٩ في المائة عام ١٩٩٢ ثم لتنخفض ثانية الى ٩ر٣٢ في المائة عام ١٩٩٤.

واختلفت هذه النسبة أيضا بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة المذكورة أعلاه. ففي الضفة الغربية، انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من ٣٠ في المائة في عام ١٩٦٩ الى ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٥، ثم أخذت في الارتفاع لتبلغ ٤٤ في المائة في عام ١٩٩١. وتتأثر هذه النسبة في الضفة الغربية على وجه الخصوص بظاهرة التقلبات السنوية (المعاومة/تبادل الحمل) في انتاج الزيتون الذي يشكل حوالي ٢٥-٣٠ في المائة من قيمة الانتاج الزراعي في الضفة الغربية.

أما في قطاع غزة فقد تذبذبت المساهمة النسبية للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٢، فارتفعت في البداية من ٣١ في المائة في عام ١٩٦٨ الى ٣٥ في المائة في عام ١٩٧٤ ثم أخذت في التناقص بعد ذلك لتصل الى ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٦ ثم لترتفع مرة أخرى الى ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٢.

لقد كان القطاع الزراعي ما يزال القطاع الرئيسي الأول والأكثر تعرضا للسياسات والاجراءات العسكرية الاسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالأرض والمياه والقوى البشرية العاملة فيه وصعوبة تصريف الفوائض الزراعية المتحققة فيه. ويمثل القطاع الزراعي بالتالي المسرح الرئيسي للصراع الاسرائيلي الفلسطيني، ولذلك ظهر خلل في الانتاج وخلل في سوق القوى العاملة الزراعية وخلل في البنية التحتية الزراعية والمؤسسات الزراعية وكذلك في الخدمات الزراعية المساندة، مثل التسويق والتسليف والارشاد الزراعي.

ولم تحظ البنية التحتية بأي اهتمام من قبل السلطات الاسرائيلية. فشبكة الطرق، بما في ذلك الطرق الريفية، متخلفة وفي أمس الحاجة الى الصيانة والتطوير. ويمكن تكرار القول نفسه عن خدمات المياه والكهرباء والهاتف وغيرها. فاسرائيل لم تهتم بتطوير البنى التحتية منذ الاحتلال، في حين أنها مدت مستوطناتها المقامة في المناطق الفلسطينية بأحدث شبكات الطرق والمياه والكهرباء والصرف الصحي وما الى ذلك.

كما أن اسرائيل لم تهتم بإنشاء آليات رسمية لتنظيم وإدارة الاقتصاد الفلسطيني كأجهزة التخطيط والرقابة والمؤسسات التنفيذية القادرة على إدارة وتطوير الاقتصاد الانتاجي الفلسطيني مثل مؤسسات التمويل ومؤسسات الدعم، مما جعل القطاع الانتاجي الفلسطيني يتسم بالمشاريع الصغيرة والمتخلفة. ويمكن أن ينطبق هذا على قطاع الخدمات. فقد خلق الاحتلال، من خلال الممارسات العسكرية الاسرائيلية، وضعاً لا يشجع الاستثمار المحلي والأجنبي. فالحافز على الاستثمار لا يمكن أن يتوفر في ظل الحكم العسكري والافتقار التام للمؤسسات القادرة على التشريع والتنظيم الاقتصادي للمؤسسات الحديثة. وقد أدى غياب المؤسسة الفلسطينية الوطنية وسيادة الاحتلال العسكري الى عدم نشوء قطاع انتاجي وقطاع خدمات متطورين في الأراضي المحتلة. وقد ظهرت خلال سنوات الانتفاضة مجموعة من المؤسسات التطوعية للعمل في القطاع الزراعي بهدف تقديم الخدمات الارشادية واستصلاح الأراضي وتطوير بعض المصادر المائية وتقديم بعض الخدمات المتعلقة بالصحة الحيوانية. ولكن الإمكانات المادية والكوادر الفنية اللازمة لهذه المؤسسات التطوعية كانت محدودة.

وقد ورثت السلطة الفلسطينية اقتصاداً ضعيفاً يعاني من التخلف والاختلالات الهيكلية وتهلهل البنية التحتية. ولعل القطاع الزراعي كان الأكثر تعرّضاً لسياسات الاحتلال الاسرائيلي لأن هذا القطاع يشمل الأرض والمياه وهما الركيزتان الأساسيتان في السياسات الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين. فمنذ عام ١٩٦٧ واسرائيل تحاول جاهدة الاستيلاء والسيطرة على المصادر المائية ومساحات متزايدة من الأراضي الفلسطينية. وتتمثل أهم المظاهر الرئيسية للاحتلال العسكري الاسرائيلي في ممارساته المباشرة ضد السكان في الأراضي المحتلة، وفي سياسات الإرهاب العسكري والاعتقالات الواسعة وحظر التجول التي تُمارس علناً وبصورة روتينية يومية ويذهب ضحيتها أعداد كبيرة من السكان الذين أصبح مصيرهم القتل أو الاعتقال. ونجمت عن هذه الممارسات أوضاع لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تسمح ببقاء اقتصاد وطني طبيعي ومتوازن.

ويعاني اقتصاد الأراضي المحتلة بشدة من عدم توفر قاعدة بيانات واحصاءات موثوقة وشاملة حول اقتصاديات الأراضي المحتلة، ويعاني من ذلك بالدرجة الأولى كل من الباحث والمخطط. فالاحصاءات التي توفرها بعض الدوريات الاحصائية الاسرائيلية غير كافية، بالاضافة الى ما تثيره من شكوك لدى المطّلِع عليها. فعلى سبيل المثال، لم تتوفر حتى الآن احصاءات مقنعة حول تعداد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة لعدم اجراء مسح احصائي شامل، وكذلك لعدم أخذ سكان القدس الشرقية في الاعتبار. وينطبق هذا على التجارة بين اسرائيل والأراضي المحتلة. علاوة على أن اسرائيل تخفي المعلومات الدقيقة حول الموارد الطبيعية للأراضي المحتلة، من مياه وأراض، وحول عدد المستوطنات والمستوطنين ومقدار ما تستهلكه هذه المستوطنات من مياه للشرب وللأغراض الصناعية والزراعية والمقدار المستولى عليه من مياه الضفة الغربية وقطاع غزة. وعدم توفر مثل هذه الاحصاءات والبيانات، وخصوصاً في الفترة الحالية التي يجري فيها التخطيط لاجراء تنمية شاملة في الأراضي المحتلة، من شأنه أن يجعل عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي صعبة جداً يعرّضها للتقديرات وبالتالي للقصور والخطأ.

ثانيا- أوضاع التعاونيات الزراعية

ألف- تطور التعاونيات الزراعية

تعتبر الحركة التعاونية في فلسطين من أقدم هذه الحركات في المنطقة العربية حيث أن أول قانون تعاوني في فلسطين صدر عام ١٩٢٠. ونمت الحركة التعاونية بعد ذلك بانتظام حتى أنه أمكن رصد تكوين الجمعيات التالية العاملة في المجال الزراعي في عام ١٩٤٨:

١٤٨	جمعية تعاونية للتسليف والتوفير الريفي
٢٣	جمعية زراعية متعددة الأغراض
١٨	جمعية تعاونية للتسويق الزراعي
١	جمعية تعاونية للري

وبلغ مجموع الجمعيات التعاونية المسجلة في نفس العام حوالي ٢٤٤ جمعية تعاونية ضمت في عضويتها ١٢ ٥٧١ عضوا. بعد عام ١٩٤٨ أصبحت الضفة الغربية جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية وأصبح قطاع غزة يخضع للإدارة المصرية.

وقد شكلت التعاونيات في الضفة الغربية في نهاية عام ١٩٦٦، أي نهاية العام السابق للاحتلال الاسرائيلي، ٦٠ في المائة من مجموع التعاونيات في المملكة حيث بلغ عدد التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية ١٧٦ من أصل ٢٣٨ جمعية تعاونية في المجموع. أما في قطاع غزة، فقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية المسجلة في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، أي غداة الاحتلال الاسرائيلي، حوالي ٦٠ جمعية تعاونية منها ١٨ جمعية تعاونية زراعية وسمكية.

وفي عام ١٩٩٠، أصبح عدد الجمعيات التعاونية المسجلة في الضفة الغربية حوالي ٧٢٩ جمعية تعاونية منها ٣٠٣ جمعيات تعاونية زراعية تضم ٩ جمعيات تعاونية للتسويق الزراعي و ٣٣ جمعية تعاونية لعصر الزيتون و ٤٨ جمعية تعاونية للثروة الحيوانية و ٢١٣ جمعية تعاونية لأنشطة زراعية أخرى.

وأصبح عدد الجمعيات التعاونية في قطاع غزة حسب احصاءات عام ١٩٩١ يبلغ حوالي ٧١ جمعية تعاونية منها ٢٧ جمعية تعاونية زراعية وسمكية[1].

ويعكس الجدول ١ في المرفق ١ الوضع الحالي للجمعيات التعاونية في الأراضي الفلسطينية بما في ذلك منطقة القدس. وكان عدد الجمعيات التعاونية الزراعية في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ يبلغ حوالي ٤٧٨ جمعية تعاونية زراعية منها ١٤٠ جمعية عاملة و ٣٣٨ جمعية تعاونية غير عاملة، في حين بلغ مجموع الجمعيات التعاونية حوالي ١٠٦٧ جمعية تعاونية منها ٤٣٦ جمعية تعاونية عاملة و ٦٣١ جمعية غير عاملة. وبلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية العاملة في قطاع غزة ٩ جمعيات بينما بلغ العدد في الضفة الغربية ١٣١ جمعية. أما الجمعيات التعاونية الزراعية غير العاملة فقد بلغت في قطاع غزة ٢١ جمعية وفي الضفة الغربية ٣١٧ جمعية. والجمعيات التعاونية العاملة هي التي تقوم بنشاطات مختلفة وفق نظامها الأساسي. أما الجمعيات التعاونية غير العاملة فهي جمعيات تعاونية مسجلة ولكنها لا تقوم بنشاطات تذكر.

---

(١) الاحصاءات مأخوذة من: الاتحاد التعاوني الزراعي: ورقة عمل للحركة التعاونية الفلسطينية، نابلس ١٩٩١.

باء- المشاكل الرئيسية للتعاونيات الزراعية

عانت الحركة التعاونية الفلسطينية بما في ذلك التعاونيات الزراعية كثيرا من جراء الاحتلال الاسرائيلي لأنها كانت مستهدفة قبل كل شيء لكونها مؤسسات شعبية يمكن أن تلعب دورا كبيرا في حركة المقاومة ضد الاحتلال. لذلك سعت السلطات الاسرائيلية الى تحجيم هذه الحركة وإضعاف دورها. وغالبا يكمن أثر عدم تنشيط مثل هذه الجمعيات التعاونية في أنها لم تستطع ممارسة أية أنشطة بسبب العوائق التي وضعت أمامها أثناء فترة الاحتلال مثل اعتقال بعض أو جميع أعضائها النشطين أو أنه لم يتوفر لها دعم في بداية تكوينها يساعدها على الوقوف على أقدامها والقيام بالخطوات الأولى. وعملت السلطات الاسرائيلية طيلة فترة الاحتلال على عرقلة عمل الجمعيات التعاونية وأنشطتها، شأنها في ذلك شأن جميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية الرسمية منها أو غير الرسمية. وأصبحت هذه الجمعيات جزءا من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي على الأرض والمياه، ولذلك أخضعت لجميع الاجراءات الاسرائيلية الهادفة الى الاستيلاء على الأرض ومصادر المياه وإضعاف جميع أنواع التنظيمات والتباطؤ الشديد في تسجيل جمعيات تعاونية زراعية جديدة. وتركت هذه الجمعيات بدون خدمات زراعية مساندة مثل الاقراض والتسويق والارشاد الزراعي والبحوث التطبيقية الزراعية. كما أضعف عملها اليومي بسبب الاغلاقات والمداهمات الاسرائيلية وفرض حظر التجول، ولم يكن من شأن ذلك إعاقة هذا العمل فحسب بل وايقافه لفترات تصل أحيانا الى عدة أسابيع. كل ذلك كان له تأثير سيئ على أداء هذه الجمعيات. وورثت السلطة الفلسطينية هذه الحالة الضعيفة للتعاونيات الزراعية والمتمثلة في عدم اكتمال هيكلية هذه التعاونيات وغياب الخدمات المساندة التي تحتاجها من مؤسسات اقراض ومؤسسات تسويق وإرشاد، بالاضافة الى فقدان حوالي ٢٥ سنة من التطور بسبب الاحتلال كان لها الى جانب الاختلالات الهيكلية المذكورة أعلاه تأثير على المزارع الفلسطيني والكوادر الفلسطينية التي تحتاج بصورة عاجلة الى إعادة تثقيف وتدريب.

جيم- مجالات عمل التعاونيات الزراعية

لقد أخذت بعض هذه الجمعيات الزراعية تشهد نشاطا ملحوظا خلال فترة الانتفاضة التي كانت إحدى وسائلها تقليل درجة الاعتماد على الاقتصاد الاسرائيلي. فقامت بعض هذه الجمعيات الزراعية بالتوسع في الانتاج الزراعي دعما للانتاج المحلي والاستغناء عن بعض المنتجات الزراعية المستوردة من اسرائيل. كذلك قامت بنشاطات مختلفة مثل:

- استصلاح الأراضي وشق الطرق الزراعية؛
- توفير بعض مستلزمات الانتاج من بذور وتقاوي وعلاجات؛
- المساهمة في مقاومة الأوبئة والأمراض النباتية والحيوانية وتقديم الخدمات البيطرية المتنقلة؛
- تسويق بعض المنتجات الزراعية؛
- تصنيع بعض المنتجات الزراعية؛
- تمتين العلاقات المؤسسية مع مختلف المؤسسات الزراعية الرسمية وغير الرسمية ومع بعض المؤسسات الأجنبية غير الحكومية التي كانت تقدم بعض المنح والتسهيلات لهذه الجمعيات؛

- تشجيع قيام جمعيات تعاونية نسوية في مجالات المشاريع الصغيرة وفي مقدمتها الصناعات المنزلية؛

- القيام بأنشطة محدودة لتثقيف المزارعين وتدريب الكوادر العاملة في هذه الجمعيات؛

- إدارة بعض القروض المحدودة التي تتلقاها الجمعيات من جهات أجنبية مانحة.

وهذه النشاطات كانت ما تزال محدودة بسبب افتقار الجمعيات التعاونية الزراعية الى الموارد المالية والى الخبرات والكوادر المدربة بالاضافة الى صعوبة الظروف التي كانت تعمل في ظلها هذه الجمعيات أي بالتحديد ظروف احتلال عسكرية كما سبقت الاشارة اليه.

وقد أولت السلطة الفلسطينية منذ دخولها الى قطاع غزة وأريحا في عام ١٩٩٣ اهتماما للتعاونيات كمنظمات جماهيرية قادرة على المساهمة في النواحي المختلفة للاقتصاد الفلسطيني. فأنشأت دائرة للتعاونيات لتسجيل ومراقبة الحركات التعاونية، وتحاول الآن إصدار قانون للتعاونيات تم وضع مسودته الأولى ويجري العمل على تنقيح هذه المسودة تمهيدا لاصدار القانون.

ثالثا- الأهداف التنموية: إعادة تأهيل التعاونيات الزراعية

عند مراجعة ما ذكر سابقا حول معاناة الاقتصاد الفلسطيني وعلى وجه الخصوص القطاع الزراعي منه والتعاونيات الزراعية من جراء ثلاثين عاما ونيف من الاحتلال الاسرائيلي، تبرز في صدارة أولويات أهداف التنمية الزراعية قضية إعادة تأهيل المؤسسات الزراعية لتصبح قادرة على حمل أعباء التنمية الزراعية. يضاف الى ذلك هدف مكمل له وهو صياغة وتفعيل التشريعات والقوانين المتعلقة بالشؤون الزراعية. فهذان الهدفان متلازمان ومتكاملان لإحداث عملية تنمية زراعية فعالة ويجب أن يحظيا بالأولوية المطلقة في سلم أولويات التنمية في الأراضي الفلسطينية. وبطبيعة الحال فإن بناء المؤسسة الزراعية الفلسطينية يتضمن تطوير قدرات ومهارات القوى العاملة فيها خصوصا وأنها كانت محرومة طيلة ثلاثين عاما من فرص التدريب واكتساب الخبرات الجديدة. فتنمية الموارد البشرية العاملة في الزراعة هي أحد الأهداف لتنمية زراعية فعالة.

وينطبق القول نفسه على ضرورة توطيد وتطوير التشريعات والقوانين الزراعية لتواكب التقدم الذي طرأ على الاتجاهات الزراعية المختلفة قطريا وإقليميا وعالميا. ومن أهم التشريعات والقوانين الزراعية تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات الزراعية غير الحكومية مثل التعاونيات بجميع أنواعها، وبتنظيم الانتاج النباتي وتقاوي المحاصيل الزراعية وتنظيم بساتين الفواكه والمشاتل وإقامة وتشغيل معاصر الزيتون والمخصبات الزراعية ووقاية المزروعات والحجر الزراعي وتنظيم بطاقات الحيازات الزراعية والثروة الحرجية وحفظ التربة والمراعي وتنظيم الثروة الحيوانية مثل استيراد وتصدير الحيوانات وعلفها والصحة البيطرية والحجر البيطري وذبح الحيوانات وسلخها بالاضافة الى تنظيم صيد السمك وتجارته. ولا ضير على السلطة الفلسطينية من الاستفادة من تجارب الأقطار العربية المجاورة في هذا الشأن، لا سيما تجربتي الأردن ومصر.

وقد تم تحديد أهداف التنمية الزراعية في الأراضي الفلسطينية كما وردت في مقترح الإطار العام المشار اليه سابقا والمذكور ضمن قائمة المراجع في المرفق ٣ كما يلي:

١- بناء المؤسسة الزراعية الرسمية وغير الرسمية القادرة على إعادة تأهيل وتطوير القطاع الزراعي.

٢- تطوير التشريعات والقوانين الزراعية لتتمشى مع متطلبات العصر الحديث وما تتطلبه الظروف الزراعية الإقليمية والدولية.

٣- تنمية القوى البشرية العاملة في الزراعة بما يتوافق مع المستجدات العلمية والتقنية اللازمة لقطاع زراعي حديث.

٤- تحقيق السيطرة الكاملة على الموارد من الأراضي وخصوصا الأراضي الزراعية وأراضي المراعي والغابات واستغلالها الاستغلال الأمثل الذي من شأنه أن يزيد من تحسين فرص الاعتماد على الذات في الغذاء وتحسين الميزان التجاري عن طريق تصدير منتجات زراعية الى الخارج.

٥- تحقيق السيطرة الكاملة على الموارد المائية وتطويرها واستغلال مياه الري في الزراعة بكفاءة كبيرة.

٦- تطوير الخدمات الزراعية المساندة مثل خدمات التسويق والاقراض والارشاد الزراعي وحفز القطاع الخاص للتوسع في تقديم مثل هذه الخدمات على انفراد أو بالتعاون مع المؤسسة الزراعية الرسمية.

٧- إعادة تأهيل الثروة السمكية في قطاع غزة.

٨- تطوير البنى التحتية من طرق وشبكات كهرباء ومياه واتصالات في المناطق الريفية.

٩- حماية الموارد الطبيعية من تربة ومياه وغطاء نباتي وحيواني والعمل على وقاية البيئة والحفاظ على توازنها البيولوجي.

١٠- تطوير المناطق الريفية والعمل على تبني تنمية ريفية متكاملة في الخدمات المقدمة الى الريف ومتكاملة مع المناطق الحضرية مع الأخذ في الاعتبار التوسع في توطين العائدين في المناطق الريفية.

١١- أهداف أخرى متداخلة مع الأهداف السابقة مثل زيادة دخول المزارعين ورفاهيتهم والحد من الهجرة من الريف الى الحضر ورفع انتاجية العمل والمحاصيل الزراعية.

أما من حيث ترتيب هذه الأهداف في أولويات، فإنه يمكن القول أن تحقيق جميع هذه الأهداف تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بوجه عام والقطاع الزراعي بوجه خاص وذلك لأن الفترة الحالية تستلزم جهودا كبيرة لإعادة التوازن الى هياكل القطاع الزراعي وتعويضه عن المعاناة والضرر الذي حدث له من جراء ثلاثين عاما من الاحتلال الاسرائيلي. لذلك فإن هذا الأمر يستدعي العمل على جميع الجبهات التنموية في آن واحد. ولتحقيق ذلك، يجب المباشرة الفورية ببناء المؤسسة الزراعية الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية ودعمها لتصبح قادرة في وقت وجيز على القيام بأعباء التنمية الزراعية بصورة عامة وتصميم وإدارة وتنفيذ البرامج والمشاريع الزراعية التي من شأنها تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

من هنا تتضح الأولوية التي يجب أن تنالها عملية بناء المؤسسة الزراعية الفلسطينية والتي تمثل التعاونيات الزراعية أحد ركائزها الأساسية والهامة. كما يجب التنويه أيضا الى أن التعاونيات الزراعية، كجزء من المؤسسات غير الحكومية، بدأت تحظى باهتمام سياسي واقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي. فهناك اهتمام فعلي على جميع الأصعدة في تفعيل دور هذه المؤسسات وإعطائها مساحة أكبر للعمل الاقتصادي والاجتماعي في نطاق التوسع في عملية الخصخصة وتقليص الدور الرسمي للحكومات، خصوصا في المجالات الاقتصادية.

وقد فقدت التعاونيات في الزراعة الفلسطينية الكثير من فرص التطور بسبب ثلاثين عاما من الاحتلال الاسرائيلي وآن الأوان الى بذل جهود مكثفة لتعويض هذه التعاونيات عما فقدته في السابق وإتاحة فرص حقيقية أمامها للنمو والتطور. فهذه التعاونيات في أمس الحاجة الى رفدها بالكوادر المدربة والموارد المالية التي تمكنها من تفعيل دورها. فالتعاونيات الزراعية في أمس الحاجة الى إتاحة فرص التدريب لأعضائها في المجالات المختلفة لنشاطاتهم الانتاجية والتسويقية وغيرها. كذلك فإنها في أمس الحاجة الى مصادر إقراض سواء في صورة قروض تقليدية أو قروض دوارة، بالاضافة الى القيام بخدمات تسويقية لمنتجاتها وتطوير الخدمات الارشادية المقدمة لها. ومن المناسب أيضا التفكير ضمن إطار الحركة التعاونية في إيجاد فرص عمل في جميع الجوانب المتصلة بالتعاونيات الزراعية سواء كانت انتاجية أو خدمية.

كما يجب التذكير بأن التعاونيات بصفة عامة والتعاونيات الزراعية بصفة خاصة هي بحاجة ماسة الى إعادة وضع هياكلها سواء على مستوى الجمعية التعاونية الواحدة أو على المستوى الإقليمي ومستوى الدولة. ويجب أن يرافق ذلك إصدار قانون التعاون وما ينتج عنه من أنظمة تحكم هذه الهياكل وتوزع

اختصاصاتها والنشاطات التي تقوم بها كل جهة تعاونية وتنسق بين هذه الجهات سواء تعلق الأمر بجمعيات فردية أو اتحادات نوعية أو إقليمية أو اتحاد عام.

وتتمثل الهيكلية التعاونية في شقين: شق رسمي وشق غير رسمي. ويتمثل الشق الرسمي في انشاء مؤسسة تعاونية مستقلة استقلالا ماليا وإداريا تخصص لها موازنة من الدولة يديرها مجلس إدارة يعين رئيسه من قبل مجلس الوزراء وتضم أعضاء آخرين يمثل بعضهم المؤسسات الرسمية المعنية بالتعاون. أما الأعضاء الآخرون وأعضاء مجلس الادارة فيمثلون الاتحاد التعاوني العام. وتقوم هذه المؤسسة التعاونية بالمهام التالية:

(أ) تسجيل الجمعيات والاتحادات التعاونية وتدقيق حساباتهم وتصفيتها؛

(ب) تقديم خدمات الى الاتحادات والجمعيات التعاونية في مجالات التدريب وإعداد الدراسات والتثقيف والارشاد التعاوني.

وتتكون هيكلية هذه المؤسسة من الدوائر التالية:

(أ) دائرة إدارية ومالية؛
(ب) دائرة تسجيل ومتابعة الجمعيات؛
(ج) دائرة التدريب والتثقيف والارشاد؛
(د) دائرة الدراسات والبحوث؛
(هـ) دائرة العلاقات والتنسيق مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والدولية؛
(و) دائرة الرقابة والتدقيق.

ويوجد بديل لفكرة المؤسسة التعاونية يتمثل في إيجاد إدارة عامة للتعاون في إحدى الوزارات المعنية مثل وزارة العمل تقوم بمهام المؤسسة المذكورة أعلاه. وفي هذه الحالة تصبح هذه الإدارة العامة دائرة حكومية فقط على عكس المؤسسة التي تتيح مشاركة الاتحادات والجمعيات التعاونية في إدارتها. ويمكن اعتبار فكرة الادارة العامة مرحلية حيث يتم إنشاء المؤسسة التعاونية لاحقا.

أما الشق غير الرسمي فيتكون من التعاونيات على مختلف المستويات، من الجمعيات التعاونية المحلية على مستوى القاعدة والجمعيات المركزية أو المشتركة على مستوى المحافظة، الى الاتحادات التعاونية المتخصصة وأخيرا الاتحاد التعاوني العام. ومن الأنشطة الرئيسية التي يجب أن يقوم بها الاتحاد التعاوني العام تمثيل الحركة التعاونية كحركة شعبية أهلية غير رسمية وتمويل أنشطة الجمعيات التعاونية والتسويق والمشاركة في أنشطة التدريب والتثقيف والارشاد والقيام بالدراسات والبحوث بالتعاون مع المؤسسة التعاونية وغيرها من الجهات المختصة.

رابعا- مبررات المشروع

ألف- المشكلة المراد معالجتها

لقد تم التعرف على المشاكل الرئيسية للتعاونيات الزراعية في الفصل الثاني، وتمت أيضا مناقشة مجالات إعادة تأهيل التعاونيات الزراعية كهدف هام من أهداف التنمية الزراعية في الفصل الثالث. وتتناول وثيقة المشروع موضع الاعداد مشكلة هامة من المشاكل العديدة التي تواجهها التعاونيات الزراعية والتي تتمثل في ضعف البنية التعاونية الزراعية. ويمكن تعزيز هذه البنية Capacity building وتطويرها من خلال دعم هياكل التعاونيات الزراعية وكوادرها بما من شأنه أن يعزز دور الحركة التعاونية الزراعية كاحدى وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفعالة وذلك بالتعرف على أنشطة معينة ورفد المؤسسة التعاونية بهياكل تعمل على تنويع وتفعيل الدور الذي تقوم به. ولذلك فإن هذه الوثيقة تركز بصورة انتقائية على بعض الأنشطة التي تعمل على تطوير البنية التعاونية الزراعية مثل التدريب وتوريد مستلزمات الانتاج الزراعي وما يلزم ذلك أيضا من خدمات مساندة أخرى مثل التسويق والاقراض وترويج مشاريع في المجالات الزراعية. فبعد ٢٥ سنة من الاحتلال تحتاج الحركة التعاونية الزراعية الى مركز تدريب لرفع كفاءة وأداء التعاونيين وتطوير نافذة اقراض تعاوني زراعي ومركز تعاوني للخدمات التسويقية ومركز رئيسي لخدمات توريد مستلزمات الانتاج الزراعي بالاضافة الى حاضنة اقتصادية ومركز استشاري للترويج للمشاريع الزراعية للتعاونيين كبديل عن الوظائف الرسمية وتنوع مصادر الدخل وزيادته. وهذه الأنشطة هي كفيلة باعطاء الحركة التعاونية الزراعية دفعة الى الأمام في الأراضي الفلسطينية.

باء- الجهات المستفيدة

ان المستفيدين النهائيين من أنشطة هذا المشروع هم أعضاء الحركة التعاونية الزراعية. فمن المفروض أن تعود عليهم فائدتها بشكل مباشر وغير مباشر في صورة زيادة لدخولهم عن طريق رفع كفاءة أدائهم وتوفير فرص أفضل للحصول على القروض الزراعية عن طريق نافذة الإقراض الزراعي، وايجاد فرص تسويق أفضل لمنتجاتهم وتوفير وسائل أفضل وأرخص للحصول على مستلزمات الانتاج الزراعي. كذلك فإنه سيتم خلق فرص لإنشاء مشاريع زراعية جديدة، خصوصا للأجيال الجديدة، بدل البحث عن فرص عمل لدى المؤسسات الحكومية. وهذه هي الخدمات المباشرة التي يمكن للتعاونيين الحصول عليها من تنفيذ هذا المشروع. أما النواحي غير المباشرة فهي تتمثل في تطوير البنية التعاونية وتفعيل دورها كمؤسسة اقتصادية واجتماعية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية للبلد.

وقد أصبح القطاع الزراعي الفلسطيني في حاجة ماسة لا تحتمل التأخير الى وجود مؤسسات زراعية رسمية وغير رسمية ولا سيما التعاونيات الزراعية. فهذه التعاونيات بصفتها منظمات شعبية تعمل على مستوى القاعدة، قادرة على لعب دور رئيسي في عملية التنمية الزراعية خصوصا وأن الاتجاه السائد حاليا يتمثل في عدم افساح المجال أمام المؤسسات الزراعية الرسمية لكي تلعب دورا كبيرا، كما كان الأمر في السابق في كثير من الدول. وبناء المؤسسة التعاونية الزراعية يسير في هذا الاتجاه.

جيم- استراتيجية المشروع والترتيبات الهيكلية

لقد قامت الإسكوا بناء على طلب من مركز التخطيط التابع لمكتب رئيس السلطة الفلسطينية في النصف الأول من عام ١٩٩٧ بإعداد مقترح لإطار عام لسياسة تنمية زراعية للأراضي الفلسطينية. وكان الهدف من إعداد هذا المقترح أن يشكل بداية نقاشات موسعة تؤدي في النهاية الى بلورة سياسة تنمية زراعية واضحة الأهداف والآليات والمعالم ومن ثم وضع استراتيجية للتنمية الزراعية كما جاء في مقدمة المقترح

المذكور. فالمقترح يكون بذلك نقطة انطلاق منظم لمناقشات تؤدي في النهاية الى بلورة استراتيجية تنمية زراعية.

ويعالج المقترح في الفصل الأول أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني ومعاناة هذا القطاع أثناء فترة الاحتلال الاسرائيلي التي امتدت منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧ حتى ١٩٩٣ بشكل عام ويستمر الآن في جزء كبير من الأراضي الفلسطينية التي ما زالت تحت السيطرة المباشرة أو غير المباشرة للاحتلال الاسرائيلي. وكان الهدف من هذا الفصل إعطاء خلفية لتطور القطاع الزراعي ومدى المشاكل التي يعاني منها لتكون مقدمة للفصل التالي الذي يتناول موضوع استنباط أبعاد ومرتكزات الإطار العام لسياسة تنمية زراعية في الأراضي الفلسطينية.

وفي الفصل الثاني، وهو الفصل الرئيسي، تم تحديد أبعاد الإطار العام لسياسة تنمية زراعية. وشمل هذا الفصل ما يلي:

١- المتطلبات الرئيسية لتنمية القطاع الزراعي الفلسطيني.
٢- أهداف وأولويات التنمية الزراعية.
٣- المرتكزات الرئيسية لخطة عمل لتنمية القطاع الزراعي.
٤- ملامح مجموعة من البرامج والمشاريع ذات الأولوية في التنفيذ لتحقيق الأهداف المحددة.
٥- أفكار حول كيفية تنفيذ وتمويل البرامج والمشاريع المذكورة أعلاه.

والمرفق ٢ في نهاية هذه الوثيقة هو عبارة عن موجز لمقترح الإطار العام لسياسة تنمية زراعية للأراضي الفلسطينية.

والجدير بالذكر أن قسم الزراعة بالإسكوا قام بإعداد مجموعة من الدراسات انصبت جميعها حول إعادة تأهيل القطاع الزراعي الفلسطيني. ويوضح المرفق ٣ هذه الدراسات. ويأتي هذا المقترح ووثيقة المشروع موضع الدراسة مكملين لمجموعة من الدراسات التي بدأها قسم الزراعة بالإسكوا في عام ١٩٩٣، حيث بدأ نشاطاته بإعداد دراسة تقويمية شاملة للقطاع الزراعي الفلسطيني. اتبعها فيما بعد بإعداد وثائق مشاريع حول إعادة تأهيل مرافق ذات أولوية للتنمية الزراعية مثل إعادة تأهيل آبار الري والينابيع والثروة السمكية وقطاع الصحة البيطرية والمؤسسات الزراعية الرسمية وغير الرسمية. وكان الهدف من إعداد هذه الوثائق هو إمداد السلطة الفلسطينية بها تمهيدا لتقديمها الى الدول والمؤسسات المانحة بغية تمويلها. وقد تم إعدادها خلال الأربع سنوات الماضية بصورة متكاملة.

وكما ذكر سابقا، فإن نقطة الانطلاق تكون في مناقشة مقترح الإطار العام لسياسة تنمية زراعية للأراضي الفلسطينية في اجتماع عام. وكخطوة عملية لذلك يمكن أن يقوم وزير الزراعة بتشكيل لجنة لإعداد استراتيجية للتنمية الزراعية تضم في عضويتها خبراء مختصين في رسم استراتيجيات التنمية وعلى وجه الخصوص التنمية الزراعية بالاضافة الى ممثلين عن المؤسسات السياسية والمهنية المعنية بالتنمية الزراعية. وتبدأ المهمة الأولى لهذه اللجنة بإعادة صياغة دراسة مقترح الإطار العام وفق ما تراه من معطيات فلسطينية تقوم بعدها باستعراض هذه الصيغة في اجتماع يحضره خبراء زراعيون واقتصاديون واجتماعيون وفنيون من وزارات الزراعة والتخطيط والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالتنمية الزراعية والمجالات الأخرى المرتبطة بها كالبيئة والمياه والتكنولوجيا وغيرها من المجالات. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا الاجتماع في إعادة صياغة أهداف التنمية الزراعية وأولويات البرامج والمشاريع والتعرف على دور كل مؤسسة رسمية وغير رسمية في عملية التنمية. فتحديد الأهداف والأولويات هو الخطوة الأولى والأساسية لإعداد استراتيجية التنمية الزراعية.

ويتم بعد ذلك تكوين لجان متخصصة لدراسة المكونات المختلفة للقطاع الزراعي مثل قطاعات الانتاج النباتي والحيواني والغابات والمراعي والمياه والبيئة والخدمات الزراعية المساندة من إقراض وتسويق وإرشاد، والتنمية الريفية. كذلك تشكل ثلاث لجان تختص الأولى بإعادة هيكلية وزارة الزراعة وتختص الثانية بتطوير المؤسسات الزراعية غير الحكومية والثالثة بتطوير التشريعات الزراعية. وتقوم جميع هذه اللجان بتقويم المقترحات والدراسات الخاصة بكل قطاع واشتقاق الأهداف القطاعية المناسبة ووضع البرامج والمشاريع وفق أولوية تشتق من نتائج الاجتماع الخاص بمقترح الإطار العام. من خلال هذا الإطار يمكن اشتقاق برنامج عمل متكامل لإعادة تأهيل التعاونيات الزراعية، وتتم هذه العملية وكذلك تمويلها حسب الخطوات المقترحة لإعداد استراتيجية التنمية الزراعية المشار اليها في وثيقة مشروع حول إعداد استراتيجية التنمية الزراعية في الأراضي الفلسطينية.

وبالاضافة الى إعداد برنامج العمل المذكور، يمكن التفكير أيضا في بدء تنفيذ الأنشطة التالية:

١- إنشاء الجهة الرسمية للتعاونيات كمؤسسة تابعة لرئاسة الوزراء باسم المؤسسة التعاونية كما هو مذكور سابقا.

٢- إعداد الصيغة النهائية لقانون التعاون بما في ذلك اللوائح الخاصة بالتعاونيات الزراعية. وتكون هذه العملية من مهام مؤسسة التعاون وبالتنسيق مع الجهات غير الرسمية المعنية بالحركة التعاونية.

٣- إعادة هيكلية التعاونيات ابتداء من الجمعيات التعاونية المحلية على مستوى القاعدة، فالاتحادات المتخصصة النوعية، وأخيرا الاتحاد العام للتعاون، وفق قانون التعاون المذكور أعلاه.

٤- انشاء مركز تدريب وارشاد تعاوني يتبع الاتحاد التعاوني العام بمساعدة المؤسسة التعاونية. ويكون من مهام هذا المركز تدريب وتثقيف منتسبي الحركة التعاونية في الفكر التعاوني والمعاملات الاقتصادية التعاونية وكيفية إنشاء وتطوير الجمعيات التعاونية بالاضافة الى إدارتها وتقويم أعمالها.

٥- نشاء نافذة للإقراض والتوفير للحركة التعاونية لحين اتخاذ القرار السياسي باعتماد جهة إقراض معينة سواء في صورة بنك إقراض إنمائي أو إقراض زراعي أو إقراض تعاوني...الخ. وتقوم هذه النافذة في الظروف الراهنة وعلى المدى القصير بتقديم القروض التقليدية المالية و/أو الفنية في صورة توريد مستلزمات الانتاج الزراعي. وعلاوة على ذلك يمكن أن تقوم هذه النافذة بإدارة القروض الدوارة المقدمة للقطاع التعاوني الزراعي.

٦- انشاء مركز لخدمات توريد مستلزمات الانتاج يكون تابعا للاتحاد التعاوني الزراعي. ويمكن لاحقا انشاء فروع لهذا المركز في المناطق المختلفة التي تنتشر فيها الجمعيات التعاونية الزراعية.

٧- انشاء مركز للخدمات التسويقية الزراعية يكون أيضا تابعا للاتحاد التعاوني الزراعي لتطوير المرافق التسويقية التابعة للجهاز التعاوني الزراعي والبدء في انشاء بنك معلومات حول الأسواق المحلية والدولية والأسعار السائدة والحاجات المختلفة. ويكون من مهام هذا المركز التنسيق مع الجهات الرسمية وغير الرسمية المعنية بالتسويق الزراعي بالتعاون مع جهات التسويق الأخرى وفتح الأسواق وتبادل المعلومات فيما بينها.

٨- انشاء مركز استشاري للترويج للمشاريع الاقتصادية الزراعية Agricultural Business Councelling Centre ويكون تابعا للاتحاد التعاوني العام أو للاتحاد التعاوني الزراعي (النوعي) للترويج لمشاريع زراعية، ويقوم المركز بإعداد دراسات جدوى لمشاريع زراعية والترويج لتلك التي تثبت جدواها كمشاريع استثمارية.

٩- إنشاء حاضنة للمشاريع الصغيرة المدرة للدخل تكون تابعة للاتحاد التعاوني الزراعي (النوعي) بهدف العمل على التوسع في المشاريع الصغيرة في المجالات الزراعية لايجاد فرص عمل للعاملين في القطاع الزراعي وخصوصا خريجي المعاهد والكليات الزراعية بدل البحث عن عمل في أجهزة الدولة الرسمية(٢).

يمكن أيضا دمج الناشطين الآخرين، أي الحاضنة والمركز الاستشاري تحت إدارة واحدة.

ولتنفيذ الأنشطة المذكورة أعلاه تحتاج التعاونيات الزراعية الى كوادر ذات خبرة عالية يمكن استقدام جزء منها من الخارج بالاضافة الى كوادر شابة يجري إعدادها وتطوير قدراتها خارج النظام التعاوني الفلسطيني، لا سيما في الدول والمنظمات الدولية المانحة. ويجب التأكيد على ضرورة الحرص في اختيار الخبرات الأجنبية بحيث تكون مؤهلة علميا وحائزة على الأقل على درجة الماجستير إن لم يكن على الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي أو التخطيط الزراعي أو التنمية الزراعية. وبالنسبة الى اللجان المتخصصة يجب أن يكون مجال التخصص مناسبا لعمل هذه اللجان. ويجب أن تكون هذه الكوادر ذات خبرة عملية متميزة. ويمكن اختيارها من الأردن ومصر لمرور هاتين الدولتين بتجارب مماثلة وحديثة، فضلا عن أن الخلفية التشريعية والأنظمة المعمول بها حتى الآن في الضفة الغربية وقطاع غزة تستمد مرجعها من هاتين الدولتين بسبب التشابكات التاريخية. فالضفة الغربية كانت جزءا من الأردن وقطاع غزة كان خاضعا للإدارة المصرية.

يجب التنويه هنا الى أن الأنشطة الخاصة بإعادة هيكلية التعاونيات بصورة عامة والتعاونيات الزراعية بصورة خاصة يجب أخذها في الحسبان في إطار استراتيجية التنمية الزراعية المقترح إعدادها وكذلك ضمن إعادة تأهيل المؤسسات غير الحكومية بالاضافة الى تحديث القوانين الزراعية بما في ذلك قانون التعاونيات الزراعية.

دال- الحاجة الى المساعدة الأجنبية

لم يتح الاحتلال الاسرائيلي للفلسطينيين أية فرصة طيلة سنوات الاحتلال لبناء موارد ذاتية يمكن بواسطتها تنمية الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتمد حتى الآن اعتمادا كليا على الاقتصاد الاسرائيلي. وقد ابدت العديد من دول العالم والمؤسسات الدولية استعدادها لتقديم مساعدات للسلطة الفلسطينية. فالسلطة الفلسطينية تفتقر الى الموارد التي يمكن بواسطتها تطوير قاعدة اقتصادية انتاجية وكذلك أنشطة خدمية تمكن الاقتصاد الفلسطيني من الوقوف على قدميه. كذلك أصبحت السلطة الفلسطينية تعتمد اعتمادا كليا على المساعدات التي ترد إليها من بعض دول العالم ومن بعض المنظمات الدولية. وقد تمثلت هذه المساعدات في مساعدات مالية ومساعدات في شكل خبرات في مجالات مختلفة. والقطاع التعاوني الزراعي هو في أمس الحاجة الى هذين

---

(٢) حاضنات المشاريع Business Incubators هي عبارة عن مراكز تستقطب أفكار مشاريع صغيرة في مجال معين وكذلك أصحاب هذه الأفكار وتساعدهم على تطوير هذه الأفكار. وتحديد خطوات تنفيذها حتى يتحقق المشروع. فالحاضنة تقدم لصاحب فكرة المشروع الدعم والنصح والارشاد في المجالات المختلفة اللازمة لتنفيذ المشروع ابتداء من بلورة الفكرة وجعلها عملية قابلة للتنفيذ وإسداء النصح فيما يتعلق بالنواحي التكنولوجية والمالية والاجراءات القانونية وكذلك حتى في عملية الانتاج والتسويق. للمزيد من التفصيل حول موضوع هذه الحاضنات انظر: الإسكوا: حاضنات الأعمال التكنولوجية، نيويورك ١٩٩٥، E/ESCWA/ID/1995/1/Rev.1.

النوعين من المساعدات. ولكن تبقى المساعدات المالية هي الأساس لأنه بواسطتها يمكن ايجاد الخبرات اللازمة. ويجب التنويه في هذا المضمار إلى أن التعاونيات الزراعية ما كان في إمكانها في الماضي توليد دخل فائض عن الحاجة لتمويل الأنشطة التي تحتاجها، حيث كانت كبقية القطاع الزراعي، تعاني من الاغلاقات والاعتقالات وغيرها من الممارسات الاسرائيلية التي سبقت الاشارة اليها. فقد أثر كل ذلك على الانتاج وكذلك على عمليات التسويق، خصوصا مع العلم وأن معظم الانتاج الزراعي الفائض كان يتجه الى الأسواق الاسرائيلية. وبسبب الاغلاقات والممارسات الاسرائيلية الأخرى، كانت المنتجات لا تصل في أغلب الأحيان الى السوق ولا تباع فيضطر المزارع الى بيعها محليا بأسعار متدنية. هذا أحد الجوانب التي أدت الى عدم تحقيق وفورات مالية لدى الجمعيات التعاونية الزراعية ولذلك أصبحت غير قادرة على تطوير نفسها بمواردها الذاتية. وهذا ما أجبرها على الاعتماد على المعونات الأجنبية، ولذا فإن المعونة الأجنبية أساسية جدا لعملية إعادة تأهيل التعاونيات الزراعية شأنها في ذلك شأن بقية الاقتصاد الفلسطيني.

هاء- الشريك المحلي المساند

تمثل التعاونيات الزراعية، وفي مقدمتها الاتحاد التعاوني الزراعي، الشريك الرئيسي المحلي في هذا المشروع حيث أنها هي المعنية به في المقام الأول. وقد تم تأسيس الاتحاد التعاوني الزراعي في عام ١٩٨٧، لقيادة الحركة التعاونية الزراعية وتقديم الخدمات اللازمة لهذه الحركة ويجري حاليا تطويره وفتح باب العضوية فيه لكافة الجمعيات التعاونية الزراعية. ومن المنتظر أيضا أن تجد التعاونيات الزراعية العون والمساندة من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الأخرى في إطار التعاون والتنسيق بين هذه المنظمات خصوصا وأن الدور الرسمي للسلطة الفلسطينية لن يسمح لها أن تلعب دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية. ويمكن كذلك للمديرية العامة للتعاونيات، وهي الجهة الرسمية الموجودة حاليا على الساحة، أن تشارك التعاونيات الزراعية في تنفيذ المشروع وربما تقديم بعض العون لها في هذا الصدد. ولا يمكن استثناء كليات الزراعة في المشاركة في عملية إعادة تأهيل التعاونيات الزراعية بتقديم الدراسات وعقد الحلقات التدريبية والارشادية.

خامسا- الأهداف الآنية والمخرجات والأنشطة

ألف- الأهداف الآنية

لقد سبقت الإشارة الى الأهداف الآنية التي يمكن تلخيصها كالآتي:

١- تطوير البنية التعاونية الزراعية من خلال تعزيزها بهياكل جديدة قادرة على تقديم الخدمات التالية:

(أ) رفع أداء وكفاءة التعاونيين عن طريق التدريب والارشاد في مركز متخصص في ذلك؛
(ب) زيادة فرص الاقراض الزراعي التعاوني عن طريق نافذة الإقراض المزمع انشائها؛
(ج) تطوير الخدمات التسويقية الزراعية؛
(د) تحسين خدمات توريد مستلزمات الانتاج الزراعي؛
(هـ) الترويج للمشاريع، الصغيرة والمتوسطة في معظمها، في المجالات الزراعية.

٢- زيادة دخول التعاونيين الزراعيين كنتيجة لتطوير البنية التعاونية الزراعية.

٣- تعزيز دور المؤسسات غير الحكومية بصفة عامة عن طريق تطوير أحد أركانها، وهو المؤسسات التعاونية الزراعية، بحيث تصبح أكثر قدرة على المساهمة في تطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني. وبالطبع فإن الأهداف الآنية المذكورة أعلاه تظهر متداخلة. فتطوير البنية التعاونية يؤدي الى تعزيز دور المؤسسات غير الحكومية وكذلك الى إحداث تأثيرات ايجابية على التعاونيين الزراعيين من حيث مدخولاتهم وكفاءاتهم وتطوير خبراتهم في مختلف المجالات الزراعية.

وبالاضافة الى الأهداف الآنية المباشرة، هناك أيضا أهداف آنية غير مباشرة لها علاقة بتحسين الأوضاع الاقتصادية للتعاونيين الزراعيين حيث تؤدي الى رفع مستويات معيشتهم وزيادة مشاركتهم في المنظمات الشعبية وتعزيز دور المرأة الريفية في العمليات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

باء- المخرجات

سبقت الاشارة أيضا الى مخرجات المشروع المقترح والتي تتمثل فيما يلي:

١- إنشاء مركز تدريب زراعي.
٢- إشاء نافذة إقراض تعاوني زراعي.
٣- إنشاء مركز تعاوني للخدمات التسويقية.
٤- إنشاء مركز رئيسي لخدمات توريد مستلزمات الانتاج الزراعي.
٥- إنشاء مركز استشاري للمشاريع الاقتصادية الزراعية.
٦- إنشاء حاضنة اقتصادية.

وبطبيعة الحال يجب أن تكون هذه الوحدات تابعة للاتحاد التعاوني الزراعي كجهة مركزية يمكن أن تقدم من خلالها الخدمات المختلفة الى جميع التعاونيات الزراعية المعنية.

جيم- الميزانية

سيقتصر هذا الفصل على استعراض الميزانيات اللازمة للمخرجات المذكورة أعلاه لتمويلها من مصادر أجنبية فقط. أما غير ذلك من التمويل، فيفترض أن توفره الجمعيات التعاونية الزراعية وعلى رأسها الاتحاد التعاوني الزراعي. وهذه الجمعيات تحتاج فقط الى تعزيز بعض كوادرها التي ستكون معنية بالتنسيق في المخرجات المذكورة. وترد أهم عناصر الميزانية في الجدول التالي.

أولا- إنشاء مركز تدريب

	شهر	التكلفة الاجمالية بالدولار الأمريكي
١- الكوادر الفنية		
خبير برامج تدريب (عدد ١)	٢٤	١٢٠ ٠٠٠
مدربين		
عدد (١) متفرغ	١٢	٤٨ ٠٠٠
غير متفرغين	١٢	٤٨ ٠٠٠
٢- المكاتب حوالي ٣٠٠ م٢ موزعة كالتالي		
مكاتب ٨٠م٢		
قاعات تدريب ١٢٠م٢		
مكتبة ٥٠م٢		
معمل اعداد وسائل تدريب ٥٠م٢		
ايجار البناية لمدة ٢٤ شهر		٣٠ ٠٠٠
٣- أجهزة ومعدات		
أجهزة حاسوب وطابعات		٢٠ ٠٠٠
وسائل عرض وايضاح		١ ٠٠٠
آلات استنساخ		٥ ٠٠٠
حافلة (متوسطة الحجم)		٤٥ ٠٠٠
سيارة صغيرة		٢٥ ٠٠٠
متفرقات أخرى		١٤ ٠٠٠
المجمـــوع		**٣٦٥ ٠٠٠**

ثانيا- نافذة الاقراض التعاوني الزراعي

	شهر	التكلفة الاجمالية بالدولار الأمريكي
١- الكوادر الفنية		
خبير إقراض زراعي	٢٤	١٢٠ ٠٠٠
٢- المكاتب حوالي ٢٠٠م٢		
الايجار لمدة	٢٤	٢٥ ٠٠٠

٣-	المعدات والأجهزة المكتبية	
	معدات مكتبية	١٥ ٠٠٠
	أجهزة حاسوب وطابعات	١٥ ٠٠٠
	آلة استنساخ	٥ ٠٠٠
٤-	عدد (٢) سيارة صغيرة	٥٠ ٠٠٠
٥-	متفرقات	١٠ ٠٠٠
	المجمـــوع	٢٤٠ ٠٠٠

ثالثا- مركز تعاوني للخدمات التسويقية الزراعية

		شهـــر	التكلفة الاجمالية بالدولار الأمريكي
١-	الكوادر الفنية		
	خبير تسويق زراعي	٢٤	١٢٠ ٠٠٠
	خبراء تسويق غير متفرغين	٦	٢٥ ٠٠٠
٢-	المكاتب حوالي ٢٠٠م٢		
	الايجار لمدة	٢٤	٢٥ ٠٠٠
٣-	أجهزة ومعدات مكتبية		
	معدات مكتبية		٢٠ ٠٠٠
	أجهزة حاسوب		١٥ ٠٠٠
	آلة استنساخ		٥ ٠٠٠
٤-	عدد (٢) سيارة صغيرة		٣٠ ٠٠٠
٥-	متفرقات (قرطاسية وانترنيت وخلافه)		١٥ ٠٠٠
	المجمـــوع		٢٥٥ ٠٠٠

رابعا- مركز رئيسي لخدمات توريد مستلزمات الانتاج الزراعي

		شهـــر	التكلفة الاجمالية بالدولار الأمريكي
١-	الكوادر الفنية		
	خبرات غير متفرغة	١٢	٦٠ ٠٠٠

٢-	المكاتب والمخزن		
	المكتب ١٢٠م٢		
	الأجرة لمدة	٢٤	١٥ ٠٠٠
	مخزن ٤٠٠م٢		
	الأجرة لمدة	٢٤	١٥ ٠٠٠
٣-	تجهيزات مكتبية ومخزن		
	تجهيز المكتب		١٥ ٠٠٠
	تجهيز المخزن		١٥ ٠٠٠
٤-	السيارات		
	عدد (٢) حافلة نقل (متوسطة الحجم)		٦٠ ٠٠٠
	عدد (١) سيارة صغيرة		١٥ ٠٠٠
٥-	متفرقات		١٠ ٠٠٠
	المجمـــوع		٢٠٥ ٠٠٠

خامسا- المركز الاستشاري للمشاريع الاقتصادية الزراعية

		شهـــر	التكلفة الاجمالية بالدولار الأمريكي
١-	الكوادر الفنية		
	خبير متفرغ	٢٤	١٢٠ ٠٠٠
	خبراء غير متفرغين	١٠	٥٠ ٠٠٠
٢-	المكتب ١٥٠م٢		
	الايجار لمدة	٢٤	٢٠ ٠٠٠
٣-	الأجهزة والمعدات المكتبية		
	حاسوب		٥ ٠٠٠
	معدات مكتبية		١٠ ٠٠٠
	آلة استنساخ		٥ ٠٠٠
	معدات أخرى		٥ ٠٠٠
٤-	سيارات صغيرة		١٥ ٠٠٠
٥-	متفرقات أخرى		١٠ ٠٠٠
	المجمـــوع		٢٤٠ ٠٠٠

سادسا- الحاضنة الاقتصادية

		شهـــر	التكلفة الاجمالية بالدولار الأمريكي
١-	الكوادر الفنية		
	خبير متفرغ	٢٤	١٢٠ ٠٠٠
	خبرات غير متفرغة	٦	٣٠ ٠٠٠
٢-	المكتب ٢٠٠م٢		
	الايجار لمدة	٢٤	٢٥ ٠٠٠
٣-	الأجهزة والمعدات المكتبية		
	حاسوب		٥ ٠٠٠
	معدات مكتبية		١٠ ٠٠٠
	آلة استنساخ		٥ ٠٠٠
	معدات أخرى		٥ ٠٠٠
٤-	سيارة صغيرة		١٥ ٠٠٠
٥-	دعم مالي لتسيير وإدارة الحاضنة		١٥ ٠٠٠
٦-	متفرقات أخرى		١٠ ٠٠٠
	المجمـــوع		٢٤٠ ٠٠٠

ويمكن ايجاز الدعم المالي اللازم بالدولار الأمريكي لتنفيذ الأنشطة السابقة في القائمة التالية:

	التكلفة الاجمالية بالدولار الأمريكي
١- مركز تدريب	٣٦٥ ٠٠٠
٢- نافذة إقراض تعاوني زراعي	٢٤٠ ٠٠٠
٣- مركز تعاوني للخدمات التسويقية الزراعية	٢٥٥ ٠٠٠
٤- مركز رئيسي لخدمات توريد مستلزمات الانتاج الزراعي	٢٠٥ ٠٠٠
٥- المركز الاستشاري للمشاريع الاقتصادية الزراعية	٢٤٠ ٠٠٠
٦- الحاضنة الاقتصادية	٢٤٠ ٠٠٠
المجمـــوع	١ ٥٤٥ ٠٠٠

المرفق ١

جدول احصائيات التعاونيات في الأراضي الفلسطينية كما هي بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧

المحافظة	مجموع عدد الجمعيات المسجلة				١ الزراعية				٢ الإسكان				٣				٤ الخدماتيـــة				٥ الاستهلاكية				مجموع عدد الجمعيات		الجمعيات التعاونيـــة المدرســـية المسجلة
	عاملة		غير عاملة		عاملة		غير عاملة		عاملة		غير عاملة		عاملة		غير عاملة		عاملة		غير عاملة		عاملة		غير عاملة		تحت التصفية	الغي تسجيلها	إعادة التنظيم
	جمعيات	أعضاء	جمعيات	أعضاء	جمعيات	أعضاء	جمعيات	أعضاء	جمعيات	أعضاء	جمعيات	أعضاء	جمعيات	أعضاء	جمعيات	أعضاء	جمعيات	أعضاء	جمعيات	أعضاء	جمعيات	أعضاء	جمعيات	أعضاء			
القدس	٣٠	٢٦٠٨	٤٦	١٥٥٨	٥	٢٠٤	١٦	٤٦٨	١٨	٨٢٨	١٥	٢١٧	٢	١١٩	١	٣٨	٥	١٤٥٧	١٢	٧١٣			٢	١٢٢			٢٤
رام الله	٨١	٢٨٣٤	٨٩	٥٣٠٢	٢٤	٣٢٩٨	٤٤	١٦٧٥	٥٣	١٧٢٦	٣٧	٨٦٠	٢	٧٩	١	١٥	١	٥٧	٤	١٦٢	١	١٤٢	٣	١٢٢			٢٤
اريحا	١٠	٣٨١٠	١٦	٤٧٤	٥	٣١٤٤	٨	١٤٩	٣	١٣٠	٣	١٣١				٣١	١	٤٩٠	٣	١٢٩	١	٤٦	١	٣٤			١٠
نابلس	٧٨	٤٩٧٣	٦٥	٢٤٨٨	٣٣	٢٣٠٥	٤٢	١٢٧٢	٣٦	١٣٩٠	١٠	١٧٢	٣	٩٠	٥	٨٠	٦	١١٨٨	٥	٥٧٩			٣	٣٨٥	٦		٥٧
جنين	٣١	٣٥٩٦	٦٣	٢٧٦٩	٩	١٢٣٢	٤٤	١٦١٩	١٢	١٠٦١	١٣	٦١٩	٢	٥١	٣	٤٥	٨	١٢٥٢	٢	٤٠٧			١	٨٢			١٩
طولكرم	٢٧	٢٦٢٣	٣٣	٢٤٦٩	١١	١٨١٣	١٩	٦٢٩	١٠	٢٧٦	٦	١٥١	١	٥٦	١	١٩	٣	٤٠٣	٣	٩٨٥	٢	٧٥	٤	٦٨٥	١١	٢	٢٤
قلقيلية	٧	٦٧٨	١١	٣٢١	٦	٦٤٣	٨	٢١٩	١	٣٥	١	٣٥							١	٥٣			١	١٤	٢		٧
بيت لحم	٤٥	٤١٥٨	١٧	٣٦٨	١١	١٧٠٥	٣	١٠٥	٢٧	٩٣٩	٦	٢٤	٢	١٠٦	٢	٣١	٣	٨٥٩	٤	١٨٨	٢	٥٤٩	٢	٢٠	٧	٤	٢٧
الخليل	٦٣	٩٥٢٥	٢٢٦	١١٣١١	٢٧	٣٩١٨	١٣٣	٤١٢٥	١٨	١٠٠٧	٣٧	٨٧٠	٢	٤٠٠	٤	٨٠	١٤	٤٠٤٢	٤٨	٦٠٣٨	٢	١٥٨	٤	١٩٨	١١٥	٥٩	٣٩
غزة	٦٤	١٩٢١٢	٦٥	٣٤٩٢٥	٩	٤٠٣٦	٢١	١٨٠٣	٤٩	٦٩١٥	١	١١	٤	١٠١	٩	٨٢	٨٢			١	٣٣٠	٢	٨١٦٠	٣٣	٣٢٦٩٩	٣٠	٢
المجموع الكلي	٤٣٦	٥٤٠١٧	٦٣١	٦١٩٨٥	١٤٠	٢٢٢٩٨	٣٣٨	١٢٠٦٤	٢٢٧	١٤٣٠٧	١٢٩	٣٠٨٧	١٨	١٠٠٢	٢٧	٤٢١	٤١	٩٧٤٨	٨٣	٩٥٨٤	١٠	٩١٣٠	٥٤	٣٤٣٦١	١٧١	٩٥	٢٥٣

المصدر: وزارة العمل، الإدارة العامة للتعاون، ١٩٩٧.

المرفق ٢

خلاصة مقترح لإطار عام لسياسة تنمية زراعية للأراضي الفلسطينية[١]

١- يؤدي القطاع الزراعي دورا رئيسيا في الاقتصاد الفلسطيني. فهو يمثل القطاع الانتاجي التقليدي الذي يقدم الغذاء وفرص العمل لجزء كبير من الفلسطينيين ويشكل الملاذ الأساسي للأيدي العاملة في وقت الأزمات ومصدرا للعملات الأجنبية عن طريق تصدير منتجات زراعية في مقدمتها الخضروات والحمضيات وزيت الزيتون إلى بعض الأقطار العربية والأوروبية.

٢- ورثت السلطة الفلسطينية اقتصادا ضعيفا يعاني من تأخر واختلالات هيكلية وبنية تحتية مهلهلة. وقد كان القطاع الزراعي الأكثر استهدافا لسياسات الاحتلال الإسرائيلي لأنه يتضمن عنصري الأرض والمياه اللذين هما الركيزتان الأساسيتان في السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين. فمنذ عام ١٩٦٧ وإسرائيل تحاول جاهدة الاستيلاء على الموارد المائية وعلى مساحات متزايدة من الأراضي الفلسطينية. ومن أهم مظاهر السياسة الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين الاعتقالات وحظر التجول، وإضعاف المؤسسة الاقتصادية الفلسطينية، والاستيلاء على جميع مصادر المياه وعلى مساحات كبيرة من الأراضي لإقامة المستعمرات والمرافق المختلفة اللازمة لذلك، وقلع الأشجار، ووضع مساحات من الأراضي تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي باعتبارها مناطق عسكرية محظور دخولها أو مزاولة أي نشاط بها. ولعل من أبرز المشاكل التي واجهتها السلطة الفلسطينية عند تسلمها زمام الأمور هو الضعف الواضح للمؤسسة الفلسطينية وفوضى التشريعات المستعملة وتدهور مستوى البنى التحتية والخدمات الاقتصادية المساندة من إقراض وإرشاد وتسويق.

٣- قبل الشروع في رسم سياسات تنمية زراعية للأراضي الفلسطينية، يجب التفكير أولا في الظروف الواجب توفرها حتى يمكن لمثل هذه السياسات أن تطبق وتدار بكيفية تؤدي إلى نجاحها. والاقتصاد الفلسطيني أحوج ما يكون إلى تهيئة مثل هذه الظروف، خصوصا وانه خارج من احتلال عسكري استمر لمدة ثلاثين عاما ولا تزال أجزاء منه تخضع للإدارة العسكرية الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى خلفية الامتدادات الاقتصادية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كانت الضفة الغربية جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية وظل قطاع غزة تحت الإدارة المصرية حتى عام ١٩٦٧. وقد أوجد هذا الوضع اختلافات في التشريع في كلا المنطقتين، الأمر الذي أدى إلى اختلاف المرجعية وتباينها. ولذلك أعطت السلطة الفلسطينية الأولوية للشروع في بناء المؤسسة الفلسطينية والبدء في إصدار التشريعات اللازمة لتوحيد المرجعية القانونية داخل الاقتصاد الفلسطيني. وما دام الشعب الفلسطيني قد بدأ مسيرته لإبراز كيانه إلى حيز الوجود وبناء اقتصاد وطني يكون قادرا على النمو، فإن الخيارات السياسية الاقتصادية المتاحة له في الظروف الفلسطينية والإقليمية والدولية محددة في ضرورة اعتماد الديمقراطية كنهج سياسي للدولة الفلسطينية والسوق الحر كنظام اقتصادي يلعب فيه القطاع الخاص دورا رئيسيا في النشاطات الاقتصادية تاركا للدولة مجالا أضيق للعمل، خصوصا في مجالات الأمن والرقابة والبنية التحتية والخدمات العامة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، هناك متطلبات خاصة بالقطاع الزراعي يجب الانتباه إليها واعطاؤها الاهتمام اللازم وأهمها عدم تهميش القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، وعدم تهميش الريف، وإفساح المجال أمام المشاركة الشعبية للسكان الريفيين، بما في ذلك تفعيل دور المرأة الريفية في التنمية.

---

(١) انظر دراسة الإسكوا: مقترح لإطار عام لسياسة تنمية زراعية للأراضي الفلسطينية أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ E/ESCWA/AGR/1996/6.

٤- من خلال دراسة المشاكل التي تواجه تطوير القطاع الزراعي الفلسطيني، أمكن تحديد أهداف التنمية الزراعية في الأراضي الفلسطينية فيما يلي:

(أ) بناء المؤسسة الزراعية الرسمية وغير الرسمية القادرة على إعادة تأهيل القطاع الزراعي وتنميته؛

(ب) تطوير التشريعات والقوانين الزراعية لتتمشى مع متطلبات العصر الحديث وما تتطلبه الظروف الزراعية الإقليمية والدولية؛

(ج) تنمية القوى البشرية العاملة في الزراعة بما يتوافق مع المستجدات العلمية والتقنية ومتطلبات قطاع زراعي حديث؛

(د) تحقيق السيطرة الكاملة على الموارد الأرضية وخصوصا الأراضي الزراعية والمراعي والغابات واستغلالها الاستغلال الأمثل الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق الاعتماد على الذات في الغذاء وفي تحسين الميزان التجاري عن طريق تصدير منتجات زراعية إلى الخارج؛

(هـ) تحقيق السيطرة الكاملة على الموارد المائية وتطويرها واستغلال مياه الري في الزراعة بكفاءة كبيرة؛

(و) تطوير الخدمات الزراعية المساندة مثل خدمات التسويق والاقراض والارشاد الزراعي وحفز القطاع الخاص على التوسع في تقديم مثل هذه الخدمات منفردا أو بالتعاون مع المؤسسات الرسمية الزراعية؛

(ز) إعادة تأهيل الثروة السمكية في قطاع غزة؛

(ح) تطوير البنى التحتية من طرق وشبكات كهرباء ومياه واتصالات في المناطق الريفية.

(ط) حماية الموارد الطبيعية من تربة ومياه وغطاء نباتي وثروة حيوانية والعمل على حماية البيئة والحفاظ على توازنها البيولوجي.

(ي) تنمية المناطق الريفية والعمل على تبني تنمية ريفية متكاملة في الخدمات المقدمة إلى الريف ومتكاملة مع المناطق الحضرية، مع مراعاة الحاجة إلى التوسع في توطين العائدين في المناطق الريفية.

(ك) أهداف أخرى متداخلة مع الأهداف السابقة مثل زيادة دخول المزارعين ورفاهيتهم، والحد من الهجرة من الريف إلى الحضر، ورفع انتاجية العمل والمحاصيل الزراعية.

أما من حيث ترتيب هذه الأهداف في أولويات، فإنه يمكن القول ان تحقيق جميع هذه الأهداف بالغ الأهمية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بوجه عام والقطاع الزراعي بوجه خاص، وذلك لأن الفترة الحالية تستلزم جهودا كبيرة لاستعادة توازن القطاع الزراعي وتعويضه عن المعاناة والضرر الذي لحق به من جراء ثلاثين عاما من الاحتلال الإسرائيلي. وهذا الأمر يستدعي العمل على جميع الجبهات التنموية في آن واحد. ولتحقيق ذلك فإنه يجب أن يباشر فورا في بناء المؤسسة الزراعية الفلسطينية الرسمية والخاصة ودعمها لتصبح قادرة في وقت وجيز على القيام بأعباء التنمية الزراعية بصورة عامة، وعلى تصميم وإدارة وتنفيذ البرامج والمشاريع الزراعية التي من شأنها تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

٥- حيث أن المؤسسات غير الحكومية العاملة في الزراعة ما زالت ضعيفة وتحتاج إلى المزيد من الرعاية والتشجيع، فإن الوزارات المختلفة التابعة للسلطة الفلسطينية، وفي مقدمتها وزارة الزراعة، تبقى في الوقت الحاضر هي المؤسسات الرئيسية الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية والزراعية حتى تتمكن مؤسسات القطاع الخاص من القيام بدورها المنشود في هذه العملية. ومن بين المهام العاجلة التي يتعين على السلطة الفلسطينية القيام بها للنهوض بالاقتصاد الوطني ككل ما يلي:

(أ) بناء الثقة في الاقتصاد الفلسطيني داخليا وخارجيا باعتباره اقتصاد دولة تتوفر فيها مقومات البقاء، وذلك عن طريق حث وسائل الإعلام، على إظهار مواطن القوة فيه مثل توفر قوى بشرية مؤهلة وذات خبرة عالية، وموارد طبيعية رغم محدوديتها، وكذلك اظهار مواطن الضعف التي ينبغي معالجتها من خلال إدراج بعض المسائل الهامة، مثل بناء المؤسسة الاقتصادية وتطوير البنى التحتية، ضمن أولويات التنمية؛

(ب) إعداد استراتيجيات وسياسات للتنمية الاقتصادية الكلية والقطاعية، بما في ذلك القطاع الزراعي، لإعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني؛

(ج) إصدار المزيد من القوانين والتشريعات التي تنظم العمل الاقتصادي في كافة المجالات بصورة متكاملة ومتناسقة؛

وتساهم هذه الركائز في النهوض بالاقتصاد الكلي بما فيه من قطاعات مختلفة، ومنها تستخلص تلك التي يحتاجها القطاع الزراعي.

أما وزارة الزراعة فإنه يجب عليها الإسراع بإنجاز تطوير هيكلية الوزارة ومؤسساتها المختلفة، ووضع الخطط والاستراتيجيات للتنمية الزراعية، وتقويم وتطوير التشريعات الزراعية، واستكشاف أسواق خارجية للمنتجات الزراعية الفلسطينية، وتنشيط مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال الزراعة، والاهتمام بالبحوث الزراعية والتطبيقية.

٦- واقترحت هذه الدراسة مجموعة من البرامج ذات الأولوية التي من شأنها تحقيق الأهداف المذكورة سابقا. وتتمثل هذه البرامج فيما يلي:

(أ) برامج لتطوير المؤسسات الزراعية؛
(ب) برامج لرفع كفاءات العاملين في المؤسسات الزراعية الرسمية وغير الرسمية؛
(ج) برامج لتطوير التشريعات والقوانين الزراعية؛
(د) برامج لإدارة مياه الري؛
(هـ) برامج لاستصلاح الأراضي الزراعية واستغلالها؛
(و) برامج لتطوير الخدمات التسويقية المساندة؛
(ز) برامج لإعادة تأهيل الخدمات البيطرية؛
(ح) برامج لإعادة تأهيل الثروة السمكية في قطاع غزة؛
(ط) برامج تتعلق بالمشاكل البيئية المرتبطة بالزراعة؛
(ي) برامج التنمية الريفية المتكاملة.

٧- من الفرضيات الأساسية في إدارة القطاع الزراعي ان المؤسسات الزراعية الرسمية وغير الرسمية يجب أن تكون قادرة على التعاون والتنسيق فيما بينها وقادرة أيضا على التعاون والتنسيق والتفاعل مع

المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الأخرى الموجودة في البلد وذات العلاقة بالقطاع الزراعي مثل وزارتي المالية والتجارة، والمصارف التجارية، وغرف التجارة والصناعة والزراعة وغيرها، ووزارة العدل، والبرلمان. ويمكن أن يتمثل عمل المؤسسات الزراعية على سبيل المثال وليس الحصر فيما يلي:

(أ) يقوم المجلس الزراعي الأعلى برسم سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية متعاونا في ذلك مع الوزارات ومؤسسات القطاع الخاص المعنية؛

(ب) تقوم وزارة الزراعة ممثلة بدوائرها المتخصصة برسم وتنفيذ السياسات الزراعية كما تقوم بتقديم الخدمات المختلفة المنوطة بها مثل الارشاد الزراعي، والخدمات البيطرية، والبحوث الزراعية التطبيقية؛

(ج) تقوم المؤسسات الزراعية غير الرسمية، وفي مقدمتها الجمعيات التعاونية الزراعية، بالمهام الموكلة إليها، بالتعاون مع المؤسسات المعنية الأخرى؛

(د) تقوم كليات الزراعة برفد مؤسسات التنمية الزراعية الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك العمل الحر بكوادر جديدة مؤهلة وقادرة على العمل بكفاءة. كذلك فإن هذه الكليات تستطيع أن توجه الجزء الأكبر من البحث الأكاديمي فيها إلى بحث تطبيقي ينصب مباشرة على المشاكل الحالية والحاجات الآنية للقطاع الزراعي بحيث يمكن تطبيق نتائج هذه الأبحاث في زمن قصير وتكون ذات فائدة مباشرة؛

(هـ) يقوم الجهاز المصرفي المقترح انشاؤه بتوفير القروض اللازمة للمزارعين وإدارة هذه القروض بكفاءة، مع الاستفادة في ذلك من تجارب الأقطار المجاورة، وفي مقدمتها تجربة مصر وتجربة الأردن؛

(و) في وسط ديمقراطي، تستطيع المجالس المحلية والقروية واتحادات المزارعين والمنظمات الشعبية الأخرى أن تؤدي دورا رئيسيا في عملية التنمية وخصوصا على مستوى المنطقة التي توجد بها. ويمكن أن تتوسع دائرة العمل لتشمل القطر كله إذا ما سمح لهذه التنظيمات بالنمو الأفقي لتصبح اتحادات قطرية مثل اتحاد المزارعين، واتحاد المرأة الريفية.

ويرتبط موضوع تحديد الأدوار بين المؤسسات الزراعية الرسمية وغير الرسمية بقضية تمويل مشاريع التنمية الزراعية. ولكن يمكن اقتراح التوجهات التالية لتمويل مشاريع التنمية الزراعية ذات الأولوية:

(أ) يتم تمويل البرامج والمشاريع التي تقدم خدمات عامة وليس لها مردود مادي مباشر من المنح والمساعدات التي تقدم إلى السلطة الفلسطينية. ويمكن حصر أهم البرامج والمشاريع التي تقع في هذا المجال فيما يلي:

(١) برامج إنشاء المؤسسات الزراعية، وبالدرجة الأولى الرسمية وشبه الرسمية.

(٢) برامج ومشاريع البنية التحتية الزراعية، مثل إنشاء الطرق وخدمات الكهرباء والماء والاتصالات.

(٣) برامج التدريب الزراعي والبحوث الزراعية وخدمات الصحة البيطرية وإعادة تأهيل الثروة السمكية في قطاع غزة وما شابه ذلك.

وتمويل مثل هذه البرامج والمشاريع بهذه الكيفية لن يشكل عبئا كبيرا في المستقبل على الاقتصاد الفلسطيني؛

(ب) يتم تمويل البرامج والمشاريع التي تقدم خدمات خاصة ولها مردود مادي مباشر من القروض الميسرة. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق قروض دوارة يتم استرجاعها وتشغيلها ثانية. ويمكن حصر أهم البرامج والمشاريع التي تقع في هذا المجال فيما يلي:

(١) رأس المال اللازم لإنشاء جهاز اقراض زراعي.
(٢) برامج ومشاريع إعادة تأهيل مصادر مياه الري من آبار وعيون.
(٣) برامج ومشاريع استصلاح وتنمية الأراضي الزراعية المملوكة للخواص.

(ج) يتم تمويل القروض اللازمة للمزارعين والمؤسسات الانتاجية الزراعية عن طريق جهاز الاقراض الزراعي وفق سياسة القروض، والتي غالبا ما تكون بشروط مناسبة؛

(د) يمكن تمويل بعض البرامج والمشاريع ذات الأولوية بواسطة أكثر من مصدر وبحيث تحصل هذه البرامج على دعم جزئي، خصوصا في مرحلة إعادة تأهيل القطاع الزراعي. ومن أمثلة ذلك مشاريع إعادة تأهيل الآبار والعيون واستصلاح الأراضي، بحيث يتم إلغاء نسبة معينة من القروض اللازمة لصالح المستفيدين من المشروع وكحوافز لتبني مثل هذه المشاريع، خصوصا وانه يصعب على المزارعين وعلى المؤسسات الزراعية في كثير من الأحيان تحمل أعباء هذه القروض.

المرفق ٣

قائمة بالأنشطة التي يقوم بها في الأراضي الفلسطينية قسم الزراعة التابع لشعبة القضايا والسياسات القطاعية

الرمـــز	العنـــوان
E/ESCWA/AGR/85/4	Food Security in the West Bank and Gaza Strip
E/ESCWA/AGR/87/17	تنمية الصادرات الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلـــة (الضفة الغربية وقطاع غزة)
E/ESCWA/AGR/1992/6	دراسة الجدوى الأولية لإنشاء مركز تدريبي انتاجي للألبـــان في الضفة الغربية
E/ESCWA/AGR/1992/7	التنمية الريفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
E/ESCWA/AGR/1993/9	Rehabilitation of the Agricultural Sector in the Occupied Palestinian Territories
E/ESCWA/AGR/93/9/Add.1	Rehabilitation of Deep Wells in the Occupied Palestinian Territories
E/ESCWA/AGR/93/9/Add.2	Rehabilitation of Springs and Related Irrigation Canals in the Occupied Palestinian Territories
E/ESCWA/AGR/1994/1	Project Proposal for the Rehabilitation of the Fishery Sector in the Gaza Strip
E/ESCWA/AGR/1994/Rev.1	مشروع مقترح لإعادة تأهيل قطاع الأسماك في قطاع غزة
E/ESCWA/AGR/1994/9	Rehabilitation of Veterinary Services in the Occupied Palestinian Territories
E/ESCWA/AGR/1994/9	إعادة تأهيل قطاع الخدمات البيطرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
E/ESCWA/AGR/94/7	Prospective Development of the Agricultural Institutions in the Occupied Palestinian Territories: Proposed Action Programme for the Restructuring of the Palestinian Agricultural Public Institutions
E/ESCWA/AGR/1994/7/Rev.1	التطوير المرتقب للمؤسســـات الزراعيـــة فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة: برنامج العمل المقترح لإعـــادة تشـــكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة
	National Farm Data Handbook: Occupied Territories (The West Bank and the Gaza Strip)
E/ESCWA/AGR/1995/7	دليل وطني عن البيانات المزرعية في الأراضي المحتلة
	دراسة وتقييم مؤسسات الاقراض الزراعي فـــي الأراضـــي الفلسطينية
E/ESCWA/AGR/1995/9	Assessment and Evaluation of Agricultural Credit Institutions in the Palestinian Territories

العنـــوان	الرمـــز
واقع وآفاق تطور النمط الزراعي في قطاع غزة	
Assessment and Prospective Development of the Cropping Pattern in the Gaza Strip	E/ESCWA/AGR/1995/11
Workshop on Planning and Appraisal for Agricultural and Rural Development Projects. 26/7-12/8/1992, Jerusalem, 32 participants	
Workshop on Monitoring and Evaluation of Rural Development Projects 2-6 October 1994, Amman, Jordan, 22 participants, including 13 Palestinians.	
اجتماع فريق الخبراء لتقييم سياسات وبرامج التنمية الريفيـــة فـــي البلـــدان الأعضـــاء فـــي الإســـكوا ١٠-١٤ تشـــرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، عمان، الأردن شاركت فلسطين بورقـــة عنوانها: إعادة تأهيل وتطوير الريف الفلسطيني	E/ESCWA/AGR/1993/WG.1/13
Organization of Participatory and Holistic Rural Development the Fouta Djallon Experience in Guinea	E/ESCWA/AGR/1993/WG.1/4
Expert Group Meeting for Assessment of Policies and Programmes of Rural Development in ESCWA Countries	
واقع اجتماع فريق الخبراء لتقييم سياسات وبرامـــج التنميـــة الريفية في البلدان الأعضاء في الإسكوا	
Proceedings of the Expert Group Meeting for Assessment of Policies and Programmes of Rural Development in ESCWA Countries	E/ESCWA/AGR/1993/14
Evaluation of Agricultural Policies in the Palestinian Territories (Policy Analysis Matrix Approach)	
مقترح لإطار عـــام لسياســـات تنميـــة زراعيـــة للأراضـــي الفلسطينية، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	E/ESCWA/AGR/1997/6
إعادة تأهيل القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية: وثيقـــة مشروع لإعادة تأهيل التعاونيات الزراعية، أيلـــول/ســـبتمبر ١٩٩٧	E/ESCWA/AGR/1997/5
إعادة تأهيل القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية: وثيقـــة مشـــروع حـــول إعـــداد اســـتراتيجية التنميـــة الزراعيـــة، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	E/ESCWA/AGR/1997/4
حالة المنظمات العاملة في مجال تسويق المنتجات الزراعيـــة، الجزء الثالث، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	E/ESCWA/SD-WOM/1997/WG.1/5